« الرقابة والإشراف المؤسسي »

# سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها وتقييمها

الرقم المرجعي: MDR-GOV-2026-08 | ترخيص المركز الوطني: 1000624600 | تاريخ الاعتماد: 2026م

آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها وتقييمها

والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الادارية. إن سياسة آليات الرقابة والاشراف تعد مطلبا أساسيا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسئوليات

هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقا للأنظمة تحدد

أولا: الرقابة

المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعداداها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:
1. بالتقارير الإدارية. إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة

أ. التقارير الدورية وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة يومية أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

ب. تقارير سير الأعمال الإدارية وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

ت. تقارير الفحص وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

المباشرون لمرؤوسيهم. وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
ث. تقارير قياس كفاءة العاملين وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء

ج. المذكرات والرسائل المتبادلة وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

2- التقارير الخاصة

أ- تقارير الملاحظة الشخصية.

ب- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.

ت- مراجعة الموازنات التقديرية.

ث- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.

ح. مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.

خ. مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.

د. تقييم ومراجعة المشاريع.

## ثانيا: المبادئ

1- مبدأ التكاملية

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

2- مبدأ الوضوح والبساطة

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

3- مبدأ سرعة

والابلاغ عن الأخطاء إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
كشف الانحرافات

4- مبدأ الدقة.

للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.
إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة

بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.
ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة واشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام
تطبق هذه السياسة

**تم اعتماد وتوثيق هذه اللائحة رسميا بقرار مجلس إدارة جمعية مدارج ومودعة بسجلات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.**